

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية



19 تموز 2023

الشرق الأوسط متعدد الاتجاهات كيف يجب أن تتكيف أمريكا مع النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة؟

فورن افيرز



بغداد - عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



hcrsiraq@yahoo.cpm



Www.hcrsiraq.net



+9647810234002

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الشرق الأوسط متعدد الاتجاهات

كيف يجب أن تتكيف أمريكا مع النفوذ
الصيني المتزايد في المنطقة؟
فورن افيرز

جينيفر كافانا وفريدريك ويرلي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

19 تموز 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط
ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات
المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كان يُنظر إلى الاتفاق الذي توسطت فيه الصين بين إيران والمملكة العربية السعودية ، في مارس 2023 ، على نطاق واسع على أنه علامة على وصول بكين إلى سياسات القوة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن إدارة بايدن نفت أن دور الصين في التوسط في الاتفاق - الذي أعاد العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران - يعكس تراجع النفوذ الأمريكي ، فإن تصرفات واشنطن منذ ذلك الحين ترسم صورة مختلفة. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية ، نشرت الولايات المتحدة موارد عسكرية إضافية في المنطقة ، وزادت الدوريات والتدريبات المشتركة حول مضيق هرمز ، وأشارت إلى أنها ستدفع صفقات الأسلحة مع شركاء إقليميين مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وتوسيع نطاق التدريب مع مصر والكويت وغيرهما - كل ذلك في محاولة واضحة لطمأنة الشركاء العرب على التزامها بأمن الشرق الأوسط. لكن من غير المرجح أن تعزز هذه التحركات النفوذ الأمريكي. وإن محور القوى العربية تجاه بكين ليس نتيجة تراجع الوجود العسكري لواشنطن. حيث تدرك هذه الدول جيدًا الاستثمارات العسكرية لواشنطن في الشرق الأوسط - على الرغم من أنها تشك بشكل متزايد في استعدادها لنشر هذه القدرات نيابة عنها. وبدلاً من ذلك ، فهم يشاركون الصين في مجالات - مثل البنية التحتية والتكنولوجيا - حيث يرون أن الولايات المتحدة أقل قدرة أو استعدادًا لمساعدتهم. وإنهم يسعون أيضًا إلى الحصول على أنظمة عسكرية معينة ، مثل الطائرات بدون طيار المتقدمة ، التي أبقتها الولايات المتحدة بحكمة محظورة. وعلاوة على ذلك ، تميل السياسة الخارجية للصين إلى أن تكون أكثر ودية للأنظمة الاستبدادية مثل تلك الأنظمة ، وقد تمكنت بكين من البقاء على مسافة متساوية من القوى المتنافسة في المنطقة ، مما سمح للصين بتصوير نفسها على أنها وسيط غير متحيز. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات ، تحتاج الولايات المتحدة إلى نهج جديد في المنطقة. وعليها أن تقبل الجوانب الأكثر إيجابية لوجود الصين المتنامي في الشرق الأوسط وأن تشجع - بدلاً من محاولة احتواء - مساهمات بكين في التنمية والاستقرار الإقليميين. وستحتاج واشنطن أيضًا إلى تبني استجابة أكثر استهدافًا لأعمال صينية محددة تضر بمصالح الولايات المتحدة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي الوقت نفسه ، لا ينبغي لواشنطن أن تضاعف من استراتيجيتها البالية والمركزة على الأمن ، والمتجذرة في الجهود المبذولة لخلق الكتل الدفاعية الموالية للولايات المتحدة كمثل موازن للتعدي الصيني. وبدلاً من ذلك ، يجب على الولايات المتحدة أن توسع أدواتها السياسية واستثماراتها في المنطقة لتشمل المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، مثل تطوير رأس المال البشري والتعليم والتكنولوجيا الخضراء والمنصات الرقمية. ويجب أن تدعم أيضاً أنواعاً أوسع من الاتفاقات مع الشركاء العرب والقوى المتوسطة الصاعدة مثل البرازيل والهند واليابان والتي ستسمح لها بتنويع أصحاب المصلحة في المنطقة ، وجلب استثمارات جديدة ، وتنشيط مشاركة الولايات المتحدة في التجارة ، وتغير المناخ ، والأمن الغذائي ، وقضايا أخرى. وعلى مدى العقد الماضي ، تحولت السياسات الخارجية للعديد من دول الشرق الأوسط نحو التحالفات المتعددة. وحتى شركاء الولايات المتحدة التقليديين مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لم يعودوا راضين عن محاولات واشنطن إنشاء كتل حصرية بقيادة الولايات المتحدة. وإنهم يسعون إلى شراكات مع قوى متعددة ، بما في ذلك الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة، وخذ الإمارات على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن أبو ظبي لا تزال شريكاً أمنياً واقتصادياً وثيقاً للولايات المتحدة ، إلا أنها عمقت العلاقات مع بكين من خلال التجارة ومشاركة التكنولوجيا وصفقات الأسلحة الجديدة. وحافظت على علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع روسيا على الرغم من غزو موسكو لأوكرانيا في عام 2022. وهي تستثمر أيضاً في التجارة الثنائية ومبادرات التكنولوجيا مع الهند ، ودخولها شراكة اقتصادية شاملة جديدة في عام 2022. ونظراً لأن دول الشرق الأوسط الأخرى تسعى إلى شراكات متنوعة مماثلة ، فمن المرجح أن يعيد هذا الاتجاه نحو التحالفات المتعددة تشكيل نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط متعدد الاتجاهات ، إلا أنه ليس متعدد الأقطاب: تظل الولايات المتحدة إلى حد بعيد الراعي الأمني الرائد للشرق الأوسط ، ويبدو من غير المرجح أن يتعرض هذا الموقف للتحدي في المستقبل المنظور. فقد انخفض العدد الإجمالي للقوات الأمريكية من ذروته ولكنه لا يزال أكثر من 30.000 - تقريبًا ما كان عليه قبل غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003. وتواصل واشنطن إنفاق المليارات سنويًا على المساعدة الأمنية للمنطقة ، وحصّة الولايات المتحدة في المنطقة ارتفع سوق الأسلحة من 47 في المائة في الفترة 2010-2014 إلى 54 في المائة في الفترة 2018-2022 ، وفقًا لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العقوبات الأمريكية على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا عام 2014. وعلاوة على ذلك ، تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على منشآت عسكرية في ما لا يقل عن اثني عشر دولة في جميع أنحاء المنطقة ، بدءًا من القواعد الكبيرة إلى البؤر الاستيطانية الأصغر ، ومنشآت التدريب ، ومخزونات الأسلحة والعتاد الموجودة مسبقًا.

لكن الهيمنة لا تعني التفرد. فعلى الرغم من أن الوجود الأمني للصين في المنطقة محدود ، إلا أنه يمكن أن يوفر لشركائها فرصًا دفاعية واقتصادية لا توفرها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال ، تمتلك بكين قاعدة عسكرية واحدة فقط ، تقع في جيبوتي ، لكنها استثمرت في موانئ في جميع أنحاء المنطقة يمكن استخدامها للأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء ، وهي استراتيجية ساعدتها على توسيع نطاق وصول الجيش الصيني مع تعزيز التجارة مع دول الشرق الأوسط. ووفقًا لتقرير استخباراتي أمريكي تم تسريبه في ديسمبر 2022 ، سمحت الإمارات العربية المتحدة للصين باستئناف البناء في منشأة لوجستية عسكرية في أحد هذه الموانئ - ليس لتحل محل الوجود العسكري الكبير للولايات المتحدة في البلاد ولكن لتمكين الصين من إضافة المزيد .



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

فقد طبقت الصين استراتيجية مماثلة لتقاسم التكنولوجيا العسكرية في المنطقة. ولا تقدم بكين الكثير من المساعدات العسكرية المباشرة لدول الشرق الأوسط ، وتمثل مبيعات الأسلحة الصينية أقل من 5 في المائة من إجمالي المنطقة. لكنها توفر وصولاً رخيصاً وخالياً من الشروط إلى بعض تقنياتها المتقدمة ، وخاصة الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة بدقة ، للعملاء الذين لا يستطيعون الحصول على هذه الأنظمة من الولايات المتحدة. وتقدر القوى الإقليمية ، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، هذه العروض الصينية على أنها مكملات لأنظمة الأسلحة الأمريكية ، وليس بدائل لها ، والتي يواصلون شرائها - ويفضلون - نظراً لجودتها ومكانتها الأعلى. كما قدمت الصين الدعم للحكومات العربية في مجال الأمن الداخلي ، بما في ذلك التدريب على تطبيق القانون والوصول إلى تقنيات المراقبة المتطورة.

ومنذ عام 2021 ، أصبحت ست دول عربية - البحرين ومصر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - شركاء في الحوار مع منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ، وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية تقودها الصين وتضم أيضاً روسيا، وينضمون إلى تركيا ، التي كانت شريكاً في حوار منظمة شنغهاي للتعاون منذ 2013 ، وإيران ، التي مُنحت العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون هذا العام. وبالنسبة لشركاء واشنطن العرب ، يمكن للمشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون أن تعزز العلاقات مع الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى دون استبدال علاقاتهم الأعمق والأكثر شمولية مع الولايات المتحدة.

وفي المجال الاقتصادي ، تلعب الصين الآن دوراً أكبر في الشرق الأوسط من الولايات المتحدة ، لكنها لم تحل محلها تماماً. لقد تجاوزت تجارة الصين منذ فترة طويلة تجارة الولايات المتحدة ، وبحلول عام 2019 ، تجاوزت الصين الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الرائد للمنطقة. فعلى مدى السنوات العشر الماضية ، تشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أنه في الوقت الذي انخفضت فيه واردات وصادرات الولايات المتحدة مع المنطقة ، زادت تجارة الصين مع الشرق الأوسط بنسبة 40% تقريباً ، مدفوعة بصادرات بكين المتزايدة إلى المنطقة والطلب النهم على المنتجات النفطية. فقد جلبت أحجام التجارة الصينية المتزايدة نفوذاً إقليمياً ، لكن الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية تمنح واشنطن نفوذاً اقتصادياً مستمراً ، وربط القوى الإقليمية وأسواقها التجارية والمالية بالولايات المتحدة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كما زادت الصين بشكل سريع من استثماراتها في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تمثل حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ، إلا أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي يتركز في ثلاث دول فقط - إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - وفي مجموعة ضيقة من الصناعات. وعلى النقيض من ذلك ، فإن استثمارات بكين أكثر تنوعًا ، وتشمل دولًا مثل عمان التي لا تتلقى نفس القدر من الدعم الأمريكي وتغطي عددًا أكبر من القطاعات ، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية المادية والرقمية والعقارات. وبالنسبة للعديد من الحكومات العربية ، فإن رغبة الصين في الاستثمار على نطاق واسع دون الشروط التي يضعها المانحون الأمريكيون في كثير من الأحيان - والتي قد تربط الاستثمارات بتلبية معايير حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو الإصلاح الاقتصادي - تجعل البلاد شريكًا إضافيًا جذابًا في المنطقة.

وأخيرًا ، تُظهر نتائج استطلاع عام 2022 من شركة Arab Barometer ، وهي شركة أبحاث للرأي ، الدعم العام في جميع أنحاء المنطقة لنهج متعدد الاتجاهات للسياسة الخارجية. وعلى وجه التحديد ، أفاد المستجيبون في العديد من البلدان أنهم يفضلون المزيد من المشاركة الاقتصادية الأعمق مع كل من الولايات المتحدة والصين حتى في ظل مخاوفهم بشأن تأثير كل منهما.

وعلى الرغم من التفضيل المتزايد في المنطقة للتعددية الحزبية ، يتوقع صانعو السياسة الأمريكيون أن الدول العربية التي تمتعت منذ فترة طويلة بالدعم والحماية الأمريكية ستستمر في اعتبار واشنطن شريكها الوحيد والأبرز. ويتضح هذا بشكل واضح من خلال دفع إدارة بايدن لتوسيع اتفاقيات أبراهام لعام 2020 - وهي مجموعة من الاتفاقيات التي عملت على تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأربع دول عربية: البحرين والإمارات والسودان والمغرب. حيث تأمل الإدارة الآن في التفاوض على صفقة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية وأن تشمل الاتفاقيات مجموعة أوسع من القضايا الأمنية والاقتصادية. وفي السعي لتحقيق هذه الأهداف ، تأمل واشنطن في وضع الأساس لتنسيق عسكري أكبر ضد إيران وخلق دولة موالية للولايات المتحدة كحصن ضد النفوذ الصيني. لكن عقودًا من المنافسات الإقليمية والصراعات والتطور الاقتصادي الهزيل في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط توضح أن هذا النهج الذي يركز على الأمن والقائم على الكتلة قد نجح في الممارسة العملية - حتى خلال الفترات التي كانت فيها واشنطن تفتقر إلى المنافسين الرئيسيين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

والآن بعد أن ترى دول المنطقة بدائل للهيمنة الأمريكية ، فإن المنطق الخاطئ لهذه الاستراتيجية أصبح أكثر وضوحًا.

فقد فشلت مليارات الدولارات من مبيعات الأسلحة الأمريكية والتدريب وأشكال أخرى من المساعدة الأمنية في بناء القدرات العسكرية التي يحتاجها شركاء واشنطن الإقليميون للدفاع عن أنفسهم بمصداقية أو المشاركة في عمليات التحالف. ومع ذلك ، شجعت هذه المساعدة الأمنية الشركاء العرب على إطلاق حملات كارثية باستخدام الأسلحة الأمريكية ، في ليبيا واليمن ، على سبيل المثال. وأدت هذه الصراعات إلى تهديدات جديدة للمصالح الأمريكية ، وغذت عدم الاستقرار الإقليمي ، وولدت فرصًا جديدة للجهات الفاعلة الخبيثة مثل إيران أو مجموعة المرتزقة فاجنر الروسية لممارسة نفوذها. وفي بعض الدول ، مثل العراق ومصر ، أثرت المساعدة الأمنية الأمريكية النخب الكليبتوقراطية وفاقمت الفساد. كما أن هذه الاستثمارات لم تولد ولاءً من شركاء الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال ، لم يقتصر الأمر على الإمارات العربية المتحدة فحسب ، بل استمرت أيضًا مصر والأردن والمملكة العربية السعودية في التعامل دبلوماسيًا واقتصاديًا مع روسيا منذ غزوها لأوكرانيا في عام 2022.

ويُحسب لها أن إدارة بايدن بدأت في الابتعاد عن مشاريع بناء الدولة الطموحة في الشرق الأوسط ، وخاصة تلك التي يتم تنفيذها بالقوة. فقد تم تجسيد هذه الاستراتيجية في حرب العراق عام 2003 وما تلاها. لكن نفور واشنطن المتزايد من التدخل العسكري المباشر لم يضع حدًا لنهجها المفرط التركيز على الأمن في المنطقة أو جهودها لإجبار الشركاء المحليين على الدخول في شراكات حصرية. وبالتالي ، تواصل إدارة بايدن الدعوة إلى هيكل أمني إقليمي يركز على الضمانات الأمريكية والمساهمات الإضافية من الشركاء الإقليميين ، وكلها مدعومة بمزيد من التدريبات العسكرية المشتركة وزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية. وترافق هذه المبادرات توقع واشنطن الصريح بأن يختار شركاء الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة وخصومها الرئيسيين. وكما قالت مارا كارلين ، مسؤولة دفاعية كبيرة بالولايات المتحدة ، في مايو ، "نريد أن يشتري شركاؤنا أنظمة أمريكية وأنظمة حليفة وان عدم القيام بذلك يقوض شراكاتنا وكذلك عناصر نهجنا الاستراتيجي في المنطقة".



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وبالإضافة إلى الحفاظ على طلب غير واقعي على الحصرية ، تفشل هذه السياسات في إعطاء الأولوية للمشاركة الاقتصادية. وعلى عكس الصين ، التي تسعى إلى اتفاقيات تجارة حرة جديدة عبر المنطقة ، لم تبد الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بتوسيع الوصول إلى الأسواق إلى الشركاء الإقليميين. فقد تم تضمين الشرق الأوسط في الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار ، وهو رد مجموعة الدول السبع على مبادرة الحزام والطريق الصينية ، لكن الاستثمار الجديد في المبادرة محدود للغاية بحيث لا يمكن أن يكون بمثابة جوهر المشاركة الاقتصادية الأمريكية المتجددة في المنطقة.

ولتنشيط وجودها في المنطقة ، يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ بالاعتراف بأن عصر الشراكات الحصرية والكتل الأمنية في الشرق الأوسط قد انتهى. وستحتاج واشنطن إلى قبول أن تنوع شركائها في مجالات مثل شراء الأسلحة والحوارات الأمنية لا يعني أنهم سيقعون في فلك خصوم الولايات المتحدة، لكنها تنذر بواقع جديد يتسم بالتعددية.

وللتكيف ، ستحتاج واشنطن إلى تجنب السياسات التفاعلية التي تسعى إلى إقصاء النفوذ الصيني. وليس فقط أن مثل هذه السياسات محكوم عليها بالفشل ولكنها قد تجبر الولايات المتحدة أيضًا على تقديم تنازلات غير جذابة بشأن الإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الحاسمة. ولا ينبغي لإدارة بايدن أن تقدم ضمانات أمنية جديدة للدول العربية - مثل تلك التي تطلبها المملكة العربية السعودية - أو أن تتنازل عن الإشراف والتدقيق العاديين اللذين تفرضهما على عمليات نقل الأسلحة ، وذلك ببساطة لحرمان الصين. وبدافع التفضيل والضرورة ، من غير المرجح أن تدير مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في المنطقة ظهورها للولايات المتحدة - لا سيما في مسائل الدفاع والأمن.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي الوقت نفسه ، تحتاج الإدارة إلى تبني استراتيجية اقتصادية وسياسية تقدم فوائد ملموسة للمنطقة. وبلاستفادة من مصلحة الدول العربية في التعددية ، يمكن لواشنطن أن تتوسط في شراكات "صغيرة" جديدة - عادة مجموعات من ثلاث إلى سبع دول - بين الولايات المتحدة والشركاء العرب والقوى الرائدة في مناطق أخرى لمعالجة القضايا الحاسمة مثل التنوع الاقتصادي والحوكمة ، وتغير المناخ. ومن خلال شبكة من هذه الشراكات المتداخلة ولكن غير الحصرية ، يمكن لواشنطن أن تساعد في جذب الاستثمار من لاعبين جدد ، وإعادة تنشيط المشاركة الاقتصادية للولايات المتحدة ، وتقوية نفوذها السياسي مع بناء المرونة في الشرق الأوسط. وان أحد الأمثلة الواعدة على هذه الاستراتيجية هو مجموعة I2U2 (هي مجموعة للتعاون الاقتصادي الحكومي الدولي، تضم كل من الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة)، التي تم تشكيلها في عام 2022 من قبل الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة لمعالجة قضايا مثل الأمن الغذائي والطاقة والصحة العامة بشكل مشترك. ولا تزال مجموعة I2U2 جديدة ، لكنها حققت بالفعل تقدماً في تبادل التكنولوجيا والاستثمارات في الابتكار والاستدامة الزراعية. ومع ذلك ، بينما تبني واشنطن هذه المجموعات والتجمعات المماثلة ، يجب أن تتجنب تطيرها على أنها ثقل موازن واضح للصين. وبالنسبة لبعض الشراكات ، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل كمحفز بدلاً من الانخراط بشكل مباشر ، وحيثما توجد مصالح متقاربة - على سبيل المثال ، بشأن تغير المناخ أو الأمن الغذائي - يجب إدراج الصين في مجموعات جديدة. وأخيراً ، يجب على الولايات المتحدة ألا تتجاهل الضغوط المحلية المتزايدة التي تواجه شركائها في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص ، تحتاج إلى جعل تعزيز الحكم الأفضل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي أكثر أولوية في استراتيجيتها الإقليمية. ولطالما كان غياب هذه الإصلاحات في الشرق الأوسط دافعاً للاضطرابات الاجتماعية والاضطرابات العنيفة ، ومن المرجح أن يزداد الأمر سوءاً ، خاصة وأن الدول الهشة بالفعل تتصارع مع عدم اليقين الاقتصادي العالمي ، وتداعيات الحرب في أوكرانيا ، وتغير المناخ ، وغيرها من التحديات العابرة للحدود. وبطبيعة الحال ، فإن أي جهد من جانب واشنطن للضغط من أجل تغييرات ذات مغزى سيكون صعباً ، نظراً لمقاومة حلفائها الاستبداديين. وسيكون التركيز على زيادة شفافية الحكومة وتحسين الوصول المحلي إلى الخدمات الاجتماعية مكاناً واحداً للبدء.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وهناك طريقة أخرى تتمثل في إعطاء الأولوية للمشاركة المباشرة مع المواطنين في جميع أنحاء المنطقة ، على سبيل المثال ، من خلال توسيع الوصول الرقمي وزيادة التمويل للتعليم والتدريب القائم على العمل. ولطالما كانت أوجه القصور في نهج واشنطن القائم على الكتلة والمركزية الأمنية في الشرق الأوسط واضحة. ومع صعود الصين وتزايد البحث في المنطقة عن شركاء متعددين ، أصبحت الحاجة إلى مراجعة هذه الاستراتيجية ملحة. ولتجنب التهميش ، سيتعين على الولايات المتحدة أن تدرك أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة داخل الدول ، وليس زحف القوى العظمى ، من المرجح أن تكون التهديدات المحددة للشرق الأوسط خلال العقد المقبل.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



hcrsiraq



hcrsiraq



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

